

## المجلس 6 من شرح قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين للخطاب | برنامج التعليم المستمر | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد فقال المؤلف  
رحمنا الله واياه. وال الصحيح من حيث وصوا بالصحة. ما يتعلق - 00:00:00

وبين نفوذ بالذات المعجمة وهو البلوغ الى المقصود. كحل محل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح واصله من نفوذ السهم اي  
بلغه المقصود. ويعد به في الشرع بان يكون قد جمع ما ما يعتبر فيه - 00:00:29

وعن عقدا كان او عبادة فالنفوذ من حيث فعل المكلف والاعتداد من فعل الشارع وقيل انهما واحد والباطن من حيث  
وصوا بالبطلان ما لا ي يتعلق بالنفوذ ولا يعتد به. بان لم يستجتمع - 00:00:49

بان لم يستجتمع ما يعتبر فيه شرع عقدا كان او عبادة. والعقد في الاصطلاح يوصف بالنفوذ والاعتداد عبادة توصف بالاعتداد فقط. لما  
فرغ المصنف رحمة الله تعالى من بيان الاحكام الخمسة - 00:01:09

المجموعة في الحكم التكليفي عندهم اتها بذكر معنى هذين الحكمين وهي عند جمع كثير من الاصوليين من جملة الحكم الوضعي  
والتحقيق ان الصحيح والباطل والصحة والبطلان ليستا الحكم الوضعي نفسه وانما هما من اثر الحكم الوضعي. فان الحكم -  
00:01:29

الوضعية ينقسم كما تقدم الى ثلاثة اقسام احدها وضع شرط وثانيها وضع سبب وثالثها وضع مانع وقد عرف الجوياني رحمة الله تعالى  
الصحيحة بانه ما يتعلق به النفوذ ويعتدى به وان الباطل ما لا يتعلق به النقود ولا يعتد به. وبين الشالح - 00:01:59

رحمه الله تعالى ان بين النفوذ والاعتداد فرق. فالنفوذ من فعل المكلف اي العبد والاعتداد من فعل الشارع وقيل انهما بمعنى واحد  
والتحقيق انهما ليسا بمعنى واحد فان النفوذ يتعلق بافعال العباد نفسها دون نظر الى حكم الشارع الا تبعا. فان النفوذ هو - 00:02:29  
الذي لا يقدر متعاطيه على رفعه. هو التصرف الذي لا يقدر متعاطيه على رفعه. فمن مثلا اذا تباع اثنان واجتمعت شروط الصحة في  
العقد فقد نفذ البيع فانتقلت السلعة من ملك هذا - 00:02:59

الى ملك ذاك واما تحقق البيع وافترقا فان هذا البيع ناذف ولا يمكن رفعه الا بان يقل نشتري البائع من بيعه. والنفوذ عندما يحكم به  
على العقود والمعاملات. دون القرض والعبادات - 00:03:19

فالقرب والعبادات لا تحكم بانها ناذنة وانما يحكم بانه معتد بها. وعلى فكان ينبغي تقييد ذلك بان يقال وال الصحيح من العادات ما  
يعتدى به ومن المعاملات ما يعتدى به ويتعلق به النفوذ. لان النفوذ مختص بالعقود والمعاملات - 00:03:39  
وعلى التحقيق فان الصحيح والباطل ليس حكما وانما كان ينبغي بان يأتي بمصدرهما فيقال الصحة والبطلان والصحة اصطلاحا هي  
الخطاب الشرعي الظاهري المتعلق بوصف ما يحتمل وجهين هو الخطاب الشرعي الظاهري المتعلق بوصف ما يحتمل وجهين -  
00:04:09

بموافقة الحكم الشرعي وحينئذ يكون البطلان هو الخطاب الشرعي الظاهري ايش اكملوا المتعلق بوصف ما يحتمل وجهين بمخالفة  
الحكم الشرعي فمثلا لو صل انسان على غير طهارة فالصلة تحتمل وجهين - 00:04:51  
الصحة والبطلان. واما صلاها على غير طهارة فهل هو موافق للحكم الشرعي او مخالف؟ مخالف مخالف فيقال ان صلاته باطلة

ويحكم عليها بالبطلان. وإذا لصاته وجاء بها على الصفة الشرعية قيل له ان صاته صحيحة لأنها موافقة للحكم الشرعي. واسم الصحة - 00:05:30

والبطلان هو من الالفاظ الاصطلاحية. واما في العرف الشرعي فقد وضع القبول والرد للدلالة على معنيهما فيقال عوضا عن الصحة القبول. ويقال عوضا عن البطلان الرد وسبق ان ذكرنا ان القبول فيه درجة اعلى وهي التقبل الذي يتضمن الرضا عن العامل ومدح - 00:06:00

بعمله ومحبته كما ذكره ابو العباس ابن تيمية وتلميذه ابو عبد الله ابن القيم رحمهما الله تعالى وبهذا يكمن بيان الاحكام الشرعية التي ذكرها الجويني وابان عن معانيه الشارح وهذا اخر الايضاح على هذه الجملة من الكتاب وبالله التوفيق - 00:06:30